

مكفول للجميع ولكافة فئات المجتمع خصوصاً مع زيادة عدد سكان الكويت اذ تنتشأ الخلافات والنزاعات التي تستلزم الفصل عبر المحكمة بدلاً من العودة إلى قانون الغاب وأخذ الحق باليد.

ملف الاسبوع التقى صلاح الغزالي وسألناه: إلى أي مدى ترى أن القضاء في الكويت يعاني من زخم هائل من القضايا والدعاوى المرفوعة فأجاب: بالفعل، القضاء في الكويت يكاد ان يكون غارقاً في «بحر» من القضايا، الامر الذي ينتج عنه بالطبع تأخير في صدور الاحكام ويصل الامر احيانا الى التأخير في تنفيذ الأحكام لاسباب قد ترجع الى واقع الخدمة المتوفرة في السلطة القضائية، بالإضافة الى ان القضاء يعاني من نقص في عدد القضاة.

ويرى الغزالي من منظوره الشخصي ان حاجة الجهاز القضائي لقضاة جدد قد تتجاوز ضعفي العدد الحالي حتى يكفي للتصدي لتدفق القضايا المرفوعة واطاف: حاجة المجتمع للقاضي لا تقل أهمية ابدأ من احتياجه للطبيب والمدرس بشكل نسبي استطرادي لحجم الطلب عليه لذلك لا بد أن تكون هناك نسبة وتناسب بين عدد القضاة الموجودين والعدد المفروض ان يكون موجوداً.

حيث ان للقاضي حداً معيناً لاطلاعه على القضايا من المفترض ألا يتجاوزه حتى لا يقع في احدى النتيجتين فاذا ما اسرع القاضي في دراسة القضية قد يكون ذلك على حساب عدالة الحكم، وأما إذا أعطى الوقت الكافي للدراسة وإن طالبت بسبب التمحيص والتفكير- فقد يؤدي هذا الى تأخر القضايا والبت فيها.

وزاد: اصدار الاحكام له حساسيته الخاصة لتعلقها بالمصائر والمصالح البشرية فلا بد من توفير الوقت الكافي ومزيد من الكفاءات ليتم السيطرة على زخم الدعاوى المرفوعة في قضاء الكويت.

واستطرد الغزالي: لا شك في ان لكل فرد الحق في رفع قضية ولكن في المقابل هناك مصروفات لا بد من دفعها حتى لا يستسهل البعض اتهام برئ وكذلك سرعة الفصل في هذه القضايا ضرورة لحسم النزاع ولا يتأني إلا بسرعة الإجراءات لاعطاء كل ذي حق حقه، وسرعة الاجراءات سبب ادعى لتوفير العدد الكافي من القضاة حتى لا يزداد حبل القضاء طويلاً ويسيء البعض استخدام ذلك كوسيلة ضغط للطرف الآخر، وقد يتيح طول الفترة القضائية ايضاً الى تمادي البعض حيث يبقى الوضع على ما هو عليه لحين صدور الحكم مما يوقع اضراراً أكبر على الطرف الأول لذلك أؤكد ان سرعة اجراءات التقاضي والفصل هي من أولويات القضاء.

ويرى الغزالي ان الامر بحاجة الى خطة توظيف المزيد من القضاة في اسرع وقت بحيث تلبى الحاجة الى مضاعفة عدد القضاة في غضون سنتين على الاكثر حتى يسير الامر بشكل طبيعي مع عدد القضايا المنظورة.

* هل يتحمل القضاء عبء النزاعات السياسية على مستوى الازمات الدائرة في الكويت؟

- نعم ويتضح ذلك عندما يلجأ احد النواب الى استخدام حقوقه البرلمانية بتعسف وتماد مما يضطر الطرف الآخر الى أن يلجأ للقضاء والامر هنا يستدعي توصيفه بظاهرة ذات وجهين: فوجهها الاول غير صحي إذ يتحول سياسة المجتمع الى القضاء

وأغلب الاحيان للبت في أمورهم السياسية فينبغي القول انه اذا علم كل طرف بحدود ممارسته لما احتاجوا الى الاحتكام الى القضاء.

وتابع: أما الوجه الآخر فله نصيب إيجابي من حيث ردع كل من يحاول التماذي وتعدي الحدود حتى وإن كان من الساسة فقد لا يملك الطرف الآخر أدوات سياسية تمنعه من هذا التعدي فيلجأ للقضاء للفصل في القضايا المنظورة ولاسيما ان الاطراف المتنازعة في السلطتين- كما هو حادث الآن- يتهمون بعضهم البعض في ذمهم المالية فلا بد من الفصل عبر القضاء للحفاظ على السمعة.

وزاد: أقول ان اللجوء للقضاء اداة حضارية على الرغم من انها مازالت في بعض المجتمعات وسيلة هجوم أو إلقاء بالنفس الى التهلكة.

وسياسة التقاضي وان برزت في المجتمع فهي لاتزال في رأيي الشخصي سمة الحضارة والتتقف حتى لا تستبدل بسياسة الغاب ما دامت الاحكام العرفية قد زادت وازدادت معها الخلافات الانسانية.

واضاف الغزالي: لو لم يكن هناك سرعة في الفصل مع توفير العدد الكافي من القضاة فسوف يطول حبل التقاضي ويميل المدعون، وقد يتمادى المتهمون وسوف تظهر الحلول الفردية وينقلب الحال الى فوضى وقد يسعى البعض لأخذ حقه بيده وهذا اهم ما نخشاه، ولذلك اؤكد على ان الحاجة ماسة لمزيد من القضاة ليس من باب الترف أو الترفيه للقاضي وإنما لحساسية مهنة القاضي الذي يجب ان يأخذ الوقت الكافي في النظر والدراسة للقضية المرفوعة ولاسيما انها تتعلق بمصائر الناس.

* هل ترى أن القضاء في الكويت ينقصه بعض الهيئات الاختصاصية؟

- نتمنى إنشاء نيابة إدارية ليتم النظر في القضايا الإدارية ومن ثم تحويلها للمحكمة الإدارية، فالأولى ان يكون هناك نيابة إدارية بدلاً من اللجوء إلى المحكمة الإدارية مباشرة حيث ان احد أدوار النيابة الإدارية التمحيص والتحقيق للبت في تحويل القضايا الى المحاكم الإدارية أو عدم تحويلها.

وكذلك هناك حاجة الى انشاء نيابة للأموال العامة أو نيابة تتعلق بالأمور الاجتماعية أو نيابة تختص بالجرائم الإرهابية وغيرها من النيابات التي من دورها احكام أركان القضية حتى تحول للمحكمة للنظر فيها بشكل افضل وأسرع.

واختتم رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي حديثه لملف الاسبوع بالقول: بشكل عام اللجوء إلى التقاضي اصبح ظاهرة ويلجأ لها الكثيرون تساهلاً وأحياناً لتدني ثقافته القانونية ويرجع ذلك الى سببين احدهما هو ما تم ذكره عن بطء الفصل في القضايا مما يجعل احد الاطراف يدفع الآخر للتقاضي لعلمه مسيرة القضاء وكذلك مشاكل تنفيذ الاحكام اما السبب الاخر فأتصور انه الاهم خاصة بالعقوبات في الكويت والتي اراها غير رادعة وهو امر تتحمله السلطة التشريعية في الكويت. وعلى سبيل المثال من يتجاوز الإشارة الحمراء من المواطنين يدفع 50 دينار كويتي مخالفة بينما في قطر الذي يتجاوزها تصل مخالفته الى ستة آلاف درهم والتي تعادل 500 دينار كويتي وهي عقوبة يحسب لها المواطن الف حساب حتى لا تهدد استقراره المادي ونقيس على ذلك عقوبات كثيرة في الكويت بهذا فإن شدة العقوبة تجعل الفرد يحتاط ألف مرة قبل مخالفة القانون وللأسف العقوبات المنصوص عليها في القانون الكويتي

غير رادعة تجعل الكثيرين يتمادون ولا يكثرثون بطول فترة التقاضي أو الخوف من الحكم.

http://www.alwatan.com.kw/Default.aspx?tabid=231&article_id=555569